مفهوم الهوية والهوية الثقافية

م.م. جابر دخيل المسعودي
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / مكتب كربلاء المقدسة الانتخابي
muhibwafi642@gmail.com

ملخص البحث

إن نجاح أي بلد من البلدان الراضية يساهم في التمتع بالبراءة والدفاع عن الخصوصية، بشروط بمدى عمق المعرفة العملية الواعدة في عصر التكنولوجيا، والوسيلة في كل ذلك تعتمد على كمالياتها التي تثبت نفسها، أعني بوضوح أنها معارضة. لست مجبرا أن أكون أمريكيا أو فرنسيا، أو غير ذلك؛ بل يجب أن أحافظ على هويتي وثقافتي وعاداتي وأخلاقي، مع الخبرة بالطفرة العلمية التي تستحق عن الثقافة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. صياغة استراتيجية حديثة للتعامل العربية مع العلم والتكنولوجيا، وطرح النظر في المناهج الدراسية الجامعية والجامعية حول كيفية التخطيط لتوصل الملامح الحضارية في الشخصية العربية لتحولات عالم اليوم.
2. بالتعاون بشكل كامل في وزارة التربية والتعليم العالي والأوقاف والشؤون الإسلامية والعدل؛ وذلك لمحافظة المحافظة على جواز السفر الإسلامي من أي شيء سيئ.
3. ليس له خلق علمي ناضج يبني الإنسان العربي الواعي والقادر على أن يكون فاعلاً في حوار طويل، ومصونًا ضد ثقافة، ومحافظًا على هوية الأمة وقيمها.
4. ضمان الحرية الثقافية وتمكينها؛ حيث إن حرية الثقافة ولم تكن تنبع من العدالة في مشتركات التوجهات الإنسانية على الأشخاص، ولات في الوقت نفسه عامل أساس في إغناء الحياة الثقافية وعطائهم؛ ولكن لا يحق له فهم الحرية في أنها مفتوحة أمام كل تعبير، وقبول كل فكر؛ ولكن الحرية هي الحرية المضبطة بضوابط.
5. التعرف على الثقافة الثقافية، والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، ودراسة التكامليات وإيجابياتها برؤية منفتحة، غايتها البحث والدراسة العلمية، وفي الوقت نفسه نعرّف تلك العصور العالمية بما لنا من تراث وتقاليد وقيم اجتماعية عريقة.

الكلمات المفتاحية : الهوية ، الهوية الثقافية ، الثقافة الاقتصادية ، العولمة الثقافية .

The concept of identity and identity

Assist. Lect. Jaber Dakhil Al-Masoudi
The Independent High Electoral Commission / Karbala Electoral Office

Abstract:

The success of any satisfied country contributes to enjoying innocence and defending privacy, on conditions of the depth of promising practical knowledge in the age of technology, and the means in all of this depends on its self-proving perfections, I mean clearly that it is opposition. I am not forced to be American or French, or otherwise; rather, I must preserve my identity, culture, customs and morals, with the experience of the scientific boom that deserves culture, and this can be achieved through:

1. Formulating a modern strategy for Arab dealing with science and technology, and proposing consideration in university and university curricula on how to plan to communicate the civilized features in the Arab personality to the transformations of today's world.
2. In full cooperation with the Ministry of Education and Higher Education, Endowments and Islamic Affairs and Justice; in order to preserve the Islamic passport from anything bad.
3. It does not have a mature scientific creation that builds the conscious Arab person who is able to be effective in a long dialogue, and is protected against culture, and preserves the identity of the nation and its values.
4. Ensuring and empowering cultural freedom; Whereas freedom of culture did not stem from justice in the commonalities of human orientations on people, nor at the same time is it a fundamental factor in enriching cultural life and their giving; but he does not have the right to understand freedom as being open to every expression, and accepting every thought; but freedom is freedom controlled by controls. 5. Getting to know the cultural culture, revealing its strengths and weaknesses, and studying the complementarities and their positives with an open vision, the goal of which is scientific research and study, and at the same time we define those global eras with what we have of heritage, traditions and deep-rooted social value.

Keywords: identity, cultural identity, economic culture, cultural globalization.

المقدمة:

الهوية الثقافية تشير إلى الثقافة التي يمتلكها فرد معين أو مجموعة أو شعب، والتي يمكن أن تتأثر بالثقافات الأخرى التي يتفاعلون معها. هذه الهوية تعبر عن مجموعة من العوامل والقيم والتقاليد التي تشكل طابع الشخص أو المجتمع وتعكس تاريخهم ورؤيتهم للعالم والحياة .تتضمن الهوية الثقافية التصورات والذكريات والرموز والقيم والإبداعات والتعبيرات والتطلعات للفرد أو المجموعة. وهذه الهوية تكون متجانسة ومتكاملة وتشكل جزءًا أساسيًا من هوية الشخص أو الجماعة .تختلف الهويات الثقافية من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، وهذا يجعل العالم غنيًا بالتنوع الثقافي. يمكن أن تتغير وتتطور الهوية الثقافية مع مرور الوقت ومع تفاعل هذه الهويات مع الثقافات الأخرى .إذاً، الهوية الثقافية هي جوهر الثقافة التي تميز الأفراد والمجتمعات والأمم، وتشكل جزءًا مهمًا من تاريخهم وهويتهم، ويتأثر تشكيلها بتفاعلهم مع الثقافات الأخرى في عالم متعدد الثقافات.[1]

دخل الهوية بصورة عامة في الدراسات الثقافية بوصفها من تحدد طبيعة النظرة إلى الأطر الاشتغالية في مجالات الآداب والفنون والثقافة ومدياتها الجمالية على وفق تمظهرها المعرفي ، إذ تعد الهوية من الركائز الرئيسة لدراسةِ الفنان وتفاعله مع محيطه من أفراد وجماعات متشاركة معه في مجموعة من الاشتراطات الخاصة بالرؤية الجمالية على مستوى النتاجات الفنية ، والهوية على المستويات الجمالي هي من تعطي مديات التقارب ، أو التباعد لهذا الشخص مع محيطه ووجوده وتفاعلاته وإمتداداته ، ومن هنا لابدّ أولاً أن نحدد مفهوم الهوية في ضوءِ الرؤية الفكرية والثقافية ، ونحددها بعد ذلك على وفق الرؤية الجمالية ، وأن نقف على مصطلحين مهمين: الأول متوافر في الادبيات والمصادر، لأنه مصطلح راكز في هذهِ المصادر وهو (الهوية)، والثّاني الذّي نحاول أن نؤسس له من خلال المصطلح الأول، وهو (الهوية الجمالية) التّي أصبحت ملازمة اليوم للعديد من الاشتغالات الثقافية للأفراد والجماعات، كون أن الهوية الجمالية قد أصبح لها تأثيراً مباشراً على سلوكياتنا وعلاقاتنا مع الآخر.[2]

إنَّ الخوض بمصطلح الهوية يجعلنا أمام الكثير من التّعريفات، التّي خاضت فيها واعطتها محدداتها – التي قد تتفق أو تختلف مع ما نريد أن تصل اليه في هذا الكتاب – والمجالات التي من الممكن أن تعمل فيها هذهِ المحددات. وسنركز على عدد محدد من التعريفات التي تخص هذا الكتاب وليس جميعها؛ بسبب أن عدد ممن خاضوا في مجال تعريف الهوية هم كثر ولا يسع هذا الكتاب كل من عرف الهوية.

عرف (الفارابي) الهوية بأنها : " الشّيء وعينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كل واحد، وقولنا: إنه هو إشارة إلى هويته، وخصوصيته ووجوده المنفرد له، الذي لا يقع فيه اشراك " ([3])، وهنا الفارابي يجعل من الهوية، هي من تدل على الشيء ذاته، فالشيء والهوية هي المستقبل الأوضح لهذهِ التغيرات، المتمظهرة على الفرد أو الجماعة، فالهوية هي قاعدة البيانات للشّيء في ضوءِ المضاف إليها من معلومات جديدة، وهي " الشّفرة التي يمكن للفرد عن طريقها

[1] جوليا ، ديديه، معجم الفلاسفة والمصطلحات الفلسفيْة، بيروت: دار المؤلف للنشر والطباعة والتوزيع، 2016، ص 274.

[2] الهرمزي ، محمد ،سبلا ،نوح ، موسوعة المفاهيم الاساسية فيْ العلوم الانسانية والفلسفيْة، الرباط: المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية، 2017، ص 538.

[3] الجابري ،محمد ،عابد،الموسوعة الفلسفيْة العربية م1 (الفارابي – التعليقات)، بيروت: مركز الانماء العربي، 1986، ص 21.

أن يعرف نفسه وعلاقته بالجماعة الإجتماعية، التي ينتمي إليها، وعن طريقها يدلل على انتمائه لتلك الجماعة "وهي " شفرة تجمع عناصرها العرقية على مدار تاريخ الجماعة (التاريخ)، من خلال تراثها الإبداعي (الثّقافة)، وطابع حياتها (الواقع الإجتماعي) "([1])، وهذهِ الدّلالات الثلاثة التي تتجمع في الهوية، تعطي صورتها ومدى تفاعلاتها ووجودها في إطارها الجمعي.

مفهوم الهوية الثقافية

الهوية الثقافية هي الشعور بالانتماء إلى مجموعة ثقافية معينة. إنها مجموعة من القيم والمعتقدات والتقاليد والعادات التي يتم توريثها من جيل إلى جيل، وتشكل جزءًا أساسيًا من حياة الأفراد. الهوية الثقافية هي أكثر من مجرد لغة أو عادات، فهي تشمل أيضًا نظرة العالم، والقيم الأخلاقية، وأساليب التفكير.

أهمية الهوية الثقافية:

- **الشعور بالانتماء :**تمنح الهوية الثقافية الأفراد الشعور بالانتماء إلى مجموعة أكبر من أنفسهم، مما يعزز الثقة بالنفس والشعور بالأمان.
- **الحفاظ على التراث :**تساهم الهوية الثقافية في الحفاظ على التراث الثقافي للأجيال القادمة، وتمنع اندثار العادات والتقاليد.
- **التعايش السلمي :**تساعد الهوية الثقافية على فهم وتقدير الثقافات الأخرى، وتعزيز التسامح والتعايش السلمي بين مختلف الشعوب.

عناصر الهوية الثقافية:

- **اللغة :**اللغة هي أداة التواصل الأساسية في أي ثقافة، وهي تحمل في طياتها الكثير من القيم والمعتقدات.
- **الدين :**الدين يلعب دورًا هامًا في تشكيل الهوية الثقافية، حيث يحدد القيم والمعتقدات الأخلاقية للأفراد.
- **التقاليد والعادات :**التقاليد والعادات هي أنماط السلوك التي يتم توريثها من جيل إلى جيل، وهي تعكس هوية الثقافة.
- **الفنون والحرف :**تعبر الفنون والحرف عن هوية الثقافة، وتساهم في الحفاظ عليها ونقلها للأجيال القادمة.
- **المطبخ :**المطبخ هو جزء لا يتجزأ من الهوية الثقافية، حيث يعكس تفضيلات الأطعمة والعادات الغذائية.

مشكلة البحث:

هو مفهوم واسع ومعقد، ويتضمن العديد من التحديات والمشكلات. من أبرز هذه المشكلات:

- **التعريف والتحديد :**صعوبة تحديد تعريف دقيق للهوية الثقافية، حيث أنها مفهوم نسبي ومتغير عبر الزمان والمكان.
- **التنوع والتعدد :**وجود تنوع كبير في الهويات الثقافية، مما يجعل من الصعب إيجاد تعريف شامل ينطبق على جميع الثقافات.
- **التداخل والتفاعل :**تداخل الهويات الثقافية وتفاعلها، مما يؤدي إلى ظهور هويات هجينة ومعقدة.

[1] مناصرة ،ميمونة، هوية المجتمع المحلي فيْ مواجهة العولمة، الجزائر: أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة محمد خيفر، 2012، ص96

- **الصراعات والنزاعات :**استخدام الهوية الثقافية كأداة للصراع والنزاع، مما يؤدي إلى التمييز والعنصرية.
- **التغيرات الثقافية :**التغيرات السريعة التي تحدث في المجتمعات، والتي تؤثر على الهوية الثقافية للأفراد والجماعات.
- **العولمة والتجانس الثقافي :**تأثير العولمة على الهويات الثقافية، وتهديدها بالاندثار والتجانس.

اهداف البحث:

تتعدد الأهداف التي يسعى الباحثون والمهتمون بمفهوم الهوية الثقافية إلى تحقيقها، ومن أهم هذه الأهداف:

- **الفهم والتفسير :**فهم أعمق لطبيعة الهوية الثقافية وعوامل تشكيلها.
- **التحليل والنقد :**تحليل النظريات المختلفة حول الهوية الثقافية، وتقييم مدى فعاليتها.
- **الحوار والتفاهم :**تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة، وتقريب وجهات النظر.
- **الحفاظ على التنوع الثقافي :**الحفاظ على التنوع الثقافي، ومواجهة التحديات التي تهدده.
- **بناء مجتمعات أكثر تسامحاً :**بناء مجتمعات أكثر تسامحاً وقبولاً للآخر، وتجاوز الصراعات القائمة على الهوية.
- **دعم الهويات المتعددة :**دعم الهويات المتعددة للأفراد، والاعتراف بحقهم في الحفاظ عليها

المبحث الأول : أولا: تعريف الهوية الثقافية

الهوية في معناها المجرَّد هي جملة علامات وخصائص من أجناس مختلفة، تستقلُّ بها الذات عن الآخر، فبغياب هذه العلامات والخصائص تغيب الذات وتذوب في الآخر، وبحضورها تحضر(1). ومن ثمَّ يمكن القول: إن الهوية هي الكيفية التي يُعَرِّف الناس بها ذواتهم أو أُمَّتهم، وتُتَّخذ اللغة والثقافة والدين أشكالاً لها؛ فهي تنأى بطبعها عن الأحادية والصفاء، وتنحو منحى تعدديًّا تكامليًّا إذا أُحسن تدبيرها، ومنحى صداميًّا إذا أُهملت وأُسيء فهمها، تستطيع أن تكون عامل توحيد وتنمية، كما يمكن أن تتحوَّل إلى عامل تفكيك وتمزيق للنسيج الاجتماعي، الذي تؤسِّسه عادة اللغة الموحدة(2.) وثقافة يتفاوت فهم الأفراد لمضامينها المختلفة؛ فالاقتصادي يفهم ثقافة بخلاف عالم السياسة، كما أن عالم الاجتماع يفهمها فهمًا قد يختلف فيه عن المهتم بالشؤون الثقافية.

في مفهومها الاقتصادي؛ عبارة عن تحوُّل نوعي عن اقتصاد يتَّصف بكل بساطة بأنه دولي، والاقتصاد المدوَّل هو اقتصاد تظل الاقتصاديات القومية المنفصلة فيه مسيطرة، على الرغم من اتساع النشاط بين الدول(3). وتعني في جانبها السياسي؛ الاتجاه المتواصل نحو تعددية تُؤَدِّي فيها المنظمات الدولية دورًا رئيسًا لتشكيل بنية عابرة للقوميات، وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تراقب عمل الحكومات وتؤثِّر فيه(4.)

وفي معناها الثقافي؛ هي مرحلة من مراحل التفكير الإنساني في العالم المعاصر، بدأت بالحداثة، وما بعد الحداثة، والعالمية، ثم ثقافة، ونحن الآن في مرحلة الأمركة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الكوكبة -نسبة إلى كوكب الأرض-ثم يتطلعون بعد ذلك إلى مرحلة الكونية(5). ولعل التركيز على البعد الاقتصادي في تعريف ثقافة نابع من كونها نتاجًا لتطور النظام الرأسمالي وحاجته إلى التوسع المستمر في الأسواق، وعلى الرغم من غلبة البعد الاقتصادي على أغلب تعريفات ثقافة، فإن دلالة المصطلح في تطورها استقرت على أنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها إلى العالم كله عبر الحدود

السياسية الدولية، ويحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان.

ثانيا: التطورات التاريخية

اتجهت التطورات السياسية في أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، باتجاه إيجاد كيان سياسي على أساس قومي – دولة قومية، فكان إيذانا بقيام دولتين كبيرتين أقيم تكوينها البنيوي على تلك الأسس القومية فكانت ايطاليا وألمانيا، وبذلك الفعل أزيح وابعد عماد البناء السياسي للدولة ومقومها الأول آنذاك – الدين والمذهب– فكان أن تحررت المؤسسات الإدارية والدستورية من قيود الكنيسة والرهبان، انعكست تدريجياً على الدول الأوربية الأخرى. ولا سيما أنها تعيش حقبة زمنية مليئة بالمتغيرات السياسية والابتكارات العلمية التي بدورها أثرت بشكل أو بآخر على مجريات الحياة العلمية والعملية وما صاحبها من تطور حضاري ومدني. إن ما تقدم إنما يوضح كيفية انحسار الهوية الفرعية المتمثلة بالدين والمذهب والطائفة وبروز اتساع وشمول هوية الأفراد وتخطيها حواجز الطائفة أو المذهب لتستقر في هوية العموم التي تستوعب وتذيب معظم الهويات، الهوية الوطنية. فكانت الهوية الجامعة لجميع الهويات الفرعية، فبنت الدولة قوائمها وركائزها على الأساس الوطني الذي ضم جميع الأديان والمذاهب والطوائف والقبائل، فأصبح الشتات المتفرق جمعاً متماسكاً بفعل الهوية الوطنية، فازدهرت الدول وتقدمت الشعوب في جميع المجالات فكان لها السبف الحضاري الحديث.

أما في الوطن العربي، والذي لم يكن فيه في القرن التاسع عشر أي كيان سياسي – خدولة-تحاكي تطور المدنية وتقدمها آنذاك. بل كان الجمع مشتت ومقتصر على أساس الطائفة والمذهب والقبيلة، والأخيرة لها سطوة على أي تحرك أو فعل، ولا يسمح بتخطي مفاهيمها وقوانينها، هذا فضلاً عن وجود العديد من الأديان في الوطن العربي الإسلام، المسيحية واليهودية والصابئة واليزيدية وغيرها. كما وجدت العديد من القوميات الى جانب العربية مثل الكردية والبربرية والتركية والكلدانية والآشورية وغيرها وان هذه الأديان مقسمة إلى العديد من المذاهب والطوائف. كما ان هذه القوميات أيضاً مكونة قبائل وبطون، ، وعليه فإن الفرد في الوطن العربي مشتت الولاءات بين الدين والقومية والمذهب والطائفة والقبيلة، وتلك جميعها هويات فرعية أسهمت ومن حيث لا نريد بتأخر الشعب العربي في جميع المجالات.

ومع بدايات القرن العشرين وبدأ وصول شظايا التحضر والمدنية إليه، هذا فضلاً عن أطباق الاستعمار الغربي على العديد من المناطق العربية وبدأت، بعد ثلاثة عقود أو يزيد، عملية تغيير فكري بسيط باتجاه التفريط بالهويات الفرعية والتحرر من قيودها والانضواء تحت خيمة الهوية الأعم الهوية الوطنية، إن التأصيل التاريخي أعلاه إنما يعبر عن ذوبان الهويات الفرعية بالهوية الوطنية وذلك بفعل التقدم الحضاري والتطور المدني للشعوب، وحصول الأخيرة على الوعي والنضج السياسي الذي يؤهلها للتحرر من الطائفة والمذهب والقبيلة لتنخرط بالهوية الوطنية التي تطغى على جميع الهويات، ويصبح الأفراد مواطنون صالحون ضمن الكيان السياسي – الدولة. يتمتعون بما لديهم من حقوق كما أنهم ملتزمون بما عليهم من واجبات.

لم يكن هنالك تمايز بين الدولة والمجتمع في صدر الرسالة وعهد الخلفاء الراشدين، اذ كانت الأمة كياناً اجتماعياً وسياسياً في آن واحد، ولم يستعمل المسلمون في البداية مصطلح –الدولة – للتعبير عن الكيان السياسي، إنما استخدم في العصر العباسي واقترن استعماله بالأسرة الحاكمة

عند حكم الأمويين يقال – الدولة الأموية – وعند حكم العباسيين – الدولة العباسية – وهكذا استمر الحال إلى الدولة الصفوية والدولة العثمانية [1].

في الحقب الزمنية التي ظهرت بها تلك الدول لم يكن انتماء الأفراد وهوياتهم للدولة وإنما كان للأمة، وكان لا يُعرَّف الأفراد – أفراد الأمة الإسلامية-أنفسهم آنذاك بصفتهم أمويين أو عباسيين أو غير ذلك وإنما كانوا يعرفون أنفسهم بصفتهم مسلمين ينتمون إلى الأمة الإسلامية.

وحتى في عصر الدولة العثمانية التي استخدمت مفهوم المواطنة بمفهومه الحديث في وقت الإصلاحات، استمر المسلمون في تأكيدهم على الإنتماء الديني إلى الأمة الإسلامية، والتي تشمل جميع المسلمين في دول العالم المختلفة إلا انه بمرور الزمن اخذ ارتباطهم السياسي يتعمق بكيانهم السياسي – الدولة التي تحكم – استناداً إلى مبدأ المواطنة والحقوق المشتقة منها الواجبات المترتبة عليها[2].

ومن الضروري الإشارة إلى أن الغير مسلم في دولة الإسلام، فهو وإن لم يسلم فعليه الإعتراف بشرعية الدولة أولاً وأن لا يعمل بأي شكل ضدها ولا يوالي أعدائها، وذلك من أجل اكتساب حقوق المواطنة، وقد لاحظ الكثير من المستشرقين الذين درسوا الحضارة الإسلامية ظاهرة انعدمت في الحضارات الأخرى، وهي اشغال المناصب في الجهاز الحكومي الإسلامي من قبل غير المسلمين وذلك دليل بأن الشعوب والأفراد أمنت واستقرت في ظل الإسلام على مختلف الملل والطوائف[3].

وفي الوقت ذاته تبقى الدولة الإسلامية محتفظة بهويتها الإسلامية على الرغم من وجود أعداد كثيرة من غير المسلمين يعملون فيها.

وإذا كان الإسلام قد أكد على الرابطة الدينية وأهميتها وقوتها، المسلم أخو المسلم، فان بعض الفقهاء والمفكرين الإسلاميين يرون أن هنالك إخوة غير الأخوة الدينية ألا وهي الأخوة الوطنية والأخوة القومية والأخوة الإنسانية، وهذا يعني إشراك غير المسلم بمؤسسات الدولة الدستورية ولاسيما من الموالين المخلصين للمسلمين والمشاركين لهم في الوطن والمنتظمين في صفوفهم ضد أعداء الوطن والدين[4].

وتأسيساً على ما تقدم فإن من حق المواطن غير المسلم المساهمة في تشريعات الأمة وذلك من خلال مشاركتهم في المجالس النيابية، على أن تكون الأكثرية مسلمة، وان تلك المشاركة والمساهمة تأتي من باب البرّ والعدل ليعبروا عن مطالب جماعتهم وان لا يشعروا بالغبن والعزلة عن إخوانهم في الوطن، وتستغل من قبل الأعداء في إثارة العداوة والبغضاء وبالتالي تكون النتيجة سلبية ويلحق الضرر بالجميع من مسلمين وغير مسلمين[5].

ويذكر ان الدولة العثمانية التي اتسمت بالحكم الثيوقراطي، وأضفت الطابع الديني على حكمها، فإنها وجدت نفسها في بدايات القرن التاسع عشر متأثرة بحركة الإصلاح الأوربي، لذا استحدث الكثير من المفاهيم والمصطلحات منها لإدخالها على النظام الإداري أملاً في مواكبة

1. الملاح ،هاشم، يحيى ، اشكالية الإنتماء والمواطنة بين الفكر الحديث والفكر الإسلامي المعاصر، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 13، كانون الثاني 2009، ص 211.
2. الغنوشي ،الشيخ راشد ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت، 1993، ص 290-292.
3. القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، القاهرة، 1996، ص 194-197.
4. المصدر نفسه ، ص 195.

التطورات الحضارية الأوربية الجديدة، ولكن ذلك خضع لشرط على أن لا تتقاطع مع أحكام الشرعية الإسلامية، فكانت الجنسية والمواطنة العثمانية التي تقوم على فكرة المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الإنتماءات الدينية والمذهبية والقومية [1].

أخلف البعض من المؤرخين على تلك السياسة بـ (العثمنة) التي تعني ان جميع الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية والواقعة تحت سيطرتها، انما يعامل افرادها على انهم رعايا عثملنيين، وكانت تلك سياسة الدولة العثمانية لغاية 1909، أي قبل سيطرة وكانت جمعية الإتحاد والترقي على مقاليد الأمور في الدولة، إذ استبدلت تلك السياسة بسياسة التتريك، إذابة القوميات الأخرى في بوتقة القومية التركية، فسعت الدولة العثمانية آنذاك إلى تتريك سورية والعراق وغيرهما، وفرض اللغة التركية وجعلها اللغة الرسمية فيها، ليس هذا فحسب بل عمدوا الى نفي العديد من البيوتات والعوائل العربية المعروفة بنفوذها ووجهاتها بهدف اقتلاع الفكرة العربية منها [2].

وذلك يعني طمس الهويات الوطنية والقومية وإذابتها بالقومية التركية، مما أدى إلى نشوء الأحزاب والجمعيات السرية والعلنية العربية وغير العربية المناهضة للدولة، لتعمل على تحقيق ذاتها والحصول على استقلالها لتثبت وتؤكد هويتها، فكانت نتائجها سلبية على الدولة العثمانية.

اثبت بما لا يقبل الشك قوة وصلابة الهوية الوطنية في تصديها للهويات الفرعية والهوية الفوق وطنية.

أما في الجانب الأوربي فإنه في منتصف القرن الثالث عشر استعملت كلمة "جسم" للتدليل على مجموعة المواطنين والى جانب الجسم الروحاني في الكنيسة Corpusmasteium ظهر مصطلح الجسم الروحاني للدولة.

وبفضل إعتبار الجسم الأخلاقي والسياسي للمواطنين، والذي دلت عليه لفظة جسم روحاني ارتدى الوطن معنى دينياً وأصبح الموت من أجله يعني الموت من أجل قضية مقدسة، وعززت بشكل كبير الحروب الصليبية تطوير الشعور بالإنتماء الوطني لدى أولئك المشاركين فيها ولا سيما الفرنسيين الذين اعتبروها مهمة أوكلها الله اليهم[3].

وأوربا في القرن التاسع عشر كانت تضم أجساماً سياسية متناحرة ومبعثرة، اذ الممالك المنظمة بصورة مختلفة ولكنها ثابتة ومتينة الرسوخ في استقلالها القومي، وتهاوت المطامع البابوية في الإدارة الزمنية للمسيحية، فترسخت الصفة القومية في الملكيات الخاصة والعامة تجلى ذلك بوضوح في فرنسا وانكلترا[4].

وان النظام الاجتماعي في انكلترا يعتمد على تمليك الأراضي واستغلالها، وذلك بمبادلة الملك صاحب السلطة العليا مع الأفراد الذين يختارهم وهم بدورهم لهم الحق بمنح بعض من هذا العطاء إلى الرجال الأحرار الآخرين. وان ذلك النظام الاجتماعي فضلاً عن كونه نظاماً ملكياً، يعتمد على التملك الطبقي، إلا أن للأفراد فيه حقوق وعليهم واجبات[5].

ذلك يخص الجانب الإجتماعي أما الحدث الأكبر الذي أربك خيارات المفكرين الأوربيين فيما بعد، هو الثورة الفرنسية 1789م، فقد وضعتهم أمام عدة خيارات أولهما هل يجب القيام بثورة

1. الملاح ،هاشم ، المصدر السابق، ص204.
2. ارسلان ،شكيب ، تاريخ الدولة العثمانية، دمشق، 2001، ص449 – 450.
3. توشار ،جان ،وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، بيروت، 1963، ص 188-189.
4. المصدر نفسه، ص 196.

(1) شكري ،فهمي ،محمود ، نظام الحكم في بريطانيا، لندن، 1993، ص20.

مماثلة أم الوقوف ضدها، أو العيش ببساطة كما هو سائد. إن المصطلحات والمفاهيم الجديدة مثل العيد الوطني والنشيد الوطني واليمين واليسار والوطن والأمة كلها تعود إلى المدة المحصورة بين 1789-1815م[1] وهي مرحلة الإنفلات الثوري للثورة الفرنسية.

إن حروب نابليون بصورة خاصة وحروب القرن التاسع عشر بصورة عامة أدت بشكل أو بآخر إلى ترسيخ العامل الوطني والقومي، توج ذلك بإنتصار ألمانيا على فرنسا في سنة 1870 بمعركة سيدان وبالتالي أدت نتيجة الحرب الى توحيد ألمانيا[2].

ذلك يعطي الإنطباع السياسي لألمانيا، إذ سادت فيها الروح الوطنية القومية وبرزت الهوية الوطنية بشكل واضح، ودفع السياسيين المسؤولين الألمان بهذا الإتجاه وعملوا على تثقيف الشعب بمفهوم الشعب الألماني الواحد وبهذا الخصوص فقد صرح العاهل الألماني غليوم الثاني في بريم Preme في 31/ مايس /1907 " إن الشعب الألماني توحده روح الوئام القومي "[3]. وفي الحرب العالمية الأولى لم تكن وحدة الجيش النمساوي والمجري ذا قوة ورصانة بل تخللت ذلك الجيش المنافسات الداخلية والعصبيات القومية بين الأقليات الوطنية[4]. ذلك إذ يعني رسوخ وبروز الهوية الوطنية والبحث عنها وإيجادها وتوكيدها بشتى الأساليب وفق معطيات الظروف الآنية التي تحكم الحدث.

أما أمريكا فان اغلب أسباب تأسيسها كانت دينية لذا فان هذا العامل يعد عنصراً أساسياً في الهوية الأمريكية، وشكلت الحركات الدينية تطورها لأربعة قرون تقريباً وأغلبية الأمريكيون على مختلف أصولهم وأناسهم وألوانهم، يدينون بالديانة المسيحية[5].

فتح باب التجنيس الأول – باب المواطنة – للأشخاص البيض الأحرار سنة 1790م وعلى الرغم من ان العبيد السود يشكلون نسبة 20% من المجتمع الأمريكي آنذاك إلا أنهم لا يعدون جزء من ذلك المجتمع " ليسو أعضاء مؤسسين في مجتمعنا "، ليس ذلك فحسب بل ان الدستور عد السود جميعاً طبقة ثانوية وطبقة من الكائنات غير مؤهلة لممارسة حقوق وحريات المواطنين، وبالتالي لا يعدون جزءاً من شعب الولايات المتحدة[6].

لم تعد أمريكا في النصف الأول من القرن التاسع عشر أثنياً مجتمعاً أنكلو – أمريكياً فقط وذلك لإنضمام الإيرلنديون واليهود وآخرون غيرهم الى المجتمع الأمريكي، ومع ذلك فقد استمرت الثقافة الإنكلو – بروتستانية، وهي ثقافة الأجداد والمستوطنين بالبقاء والتواصل لمدة ثلاثمائة سنة " كعنصر أسمى في تعريف الهوية الأمريكية" [7] .

(1) توشار ،جان ، المصدر السابق، ص354.

(2) تايلور ،أ.ج.ب. ، الصراع على سيادة اوربا 1848- 1918م، ترجمة فاضل جتكر، الدار البيضاء، 2009، ص293.

(3) توشار ،جان ، المصدر السابق، ص293.

(4) كروزيه ،موريس ، تاريخ الحضارات العام – العهد المعاصر، ترجمة يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر، المجلد 7، بيروت – باريس2006، ص34.

(5) هنتنفتون ،صموئيل، من نحن، التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق، 2005، ص35.

(6)هنتنفتون ،صموئيل، من نحن، التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق، 2005، ص35

(7)شكري ،فهمي ،محمود ، نظام الحكم في بريطانيا، لندن، 1993، ص20.

وشهدت أمريكا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تدفقاً للمهاجرين بأعداد كبيرة جداً وأغلبهم قادمون من جنوب وشرق أوربا، وهذا يعني أن ثلثي القادمين من مجموعات أثنية وعرقية يهودية روسية وبولندية ومن شعوب إسلامية ويونانية وجنوب ايطالية، وكانت ديانة معظمهم مسيحية، إلا أنهم من غير البروتستانت ومن غير الأوربيين الشماليين، لذلك حصل توافق بين الأمريكيين الذين يرغبون بإبعاد أولئك المهاجرين من أمريكا ومن الأمريكيين الذين يودون بقائهم، اتفق الفريقان بأن أولئك المهاجرين إنما يشكلون خطراً على الهوية الأمريكية[1].

ان التصدع الاثني والعرقي التاريخي ينتعش في حالة اختيار الأمريكيون عرقهم أو هويتهم الأثنية وبالعكس فان الهوية الوطنية الأمريكية تتعزز، اذا حاول الأمريكيون أن يصلوا الى نتيجة في تفكيرهم وطبيعة حياتهم، " أن أسلافهم المختلطين صنعوا منهم امريكيين بالكامل "[2] . وعليهم الحفاظ على الوحدة الوطنية، ومن الجدير بالذكر ان أمريكا كانت دائماً بلد الهجرة فقد نجحت في احتواء المهاجرين الجدد على الرغم من تنوع مصادر الهجرة الأمريكية واختلاف ثقافة المهاجرين[3]. ان سيل الثقافات المتدفق مع المهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية ولمئات السنين ينظم ويبوب وفق قنوات محددة تصب جميعاً في إطار الهوية الوطنية، أي بمعني آخر ان الهويات الفرعية بكل تعدداتها تنحسر أمام الهوية الوطنية الأمريكية، كما هو مرسوم ومخطط له من قبل السلطات الأمريكية.

أما في الخليج العربي والذي استوطنه العرب منذ حقب سحيقة في التاريخ " ان الوجود العربي في منطقة الخليج العربي قديم قِدم الإنسانية في هذا الكون، وعاش الإنسان العربي على سواحل الخليج منذ العصور الحجرية القديمة، وقد دلت المكتشفات الأثرية على تواجد الإنسان العربي في هذه المنطقة في عصور أزلية سحيقة، كما ورد ذكر أقوام عربية مدوناً في ألواح سومرية[4].

وفي العصر الإسلامي أقبلت القبائل العربية في جميع مناطق الخليج العربي ملبية نداء الدعوة الاسلامية واعتنقوا الإسلام وعملوا في السنين اللاحقة على نشر مبادئ الدين الإسلامي فكانوا جزءاً من تطور الحضارة العربية الإسلامية وفي التاريخ الحديث لاسيما بعد القرن الثامن عشر الميلادي فقد برز دور القبائل العربية في مقاومة الاستعمار، ومن تلك القبائل قبيلة كعب والقواسم وبنو ياس وبنو علي وبنو طرف وغيرهم من القبائل العربية التي استبسل رجالها في مقاومة الغزاة الأجانب [5].

ومن القبائل العربية في الخليج العربي، آل سعود وآل صباح وآل خليفة وهم من قبيلة عنزة العربية، والأخيرة تنسب الى عنز بن وائل اخو بكر وتغلب أبناء وائل[6]، والأسرة العتبية – العتوب – تضم آل صباح وآل خليفة والجلاهمة، وقد نزحت من موطنها في الجزيرة العربية، ضمن هجرة عنزة الكبرى في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، باتجاه ساحل الخليج العربي، واستقرت تلك القبائل في الكويت، مطلع القرن الثامن عشر ولأسباب عدة منها اقتصادية، ارتحل

(1) مكتب برامج الإعلام الخارجي (أمريكي) موجز التاريخ الأمريكي، د.م، 2006، ص208.

(2) هنتفتون ،صموئيل، من نحن؟ ص 206-207.

(3) هنتفتون، صموئيل ، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد ابو شهيوة ومحمود محمد خلف، بنغازي، 1999، ص359.

(4) أمين ،حسين ، الوجود العربي في الخليج العربي، مجلة المؤرخ العربي، العدد 19، 1981، ص9.

(5) المصدر نفسه، ص11-14، ولمعرفة عشائر عمان ينظر حداد بن مداد بن سعيد بن أحمد الهنائي التاريخ والبيان في انساب قبائل عمان، لندن، 2009.

(6) العزاوي ،عباس، أنساب العماني ص1-401، عشائر العراق، ج1، بيروت، د.ت، ص131.

(آل خليفة) الى الزيارة[1].تصدت القبائل العربية، آل خليفة والجلاهمة والعتوب وقبائل من قطر والأحساء وغيرها لقوات حاكم بوشهر في حزيران 1782، كما أرسل آل صباح سفنهم لمساعدة آل خليفة للمشاركة في المعركة التي انتصرت فيها القبائل العربية[2].ومما يذكر فان النظام السياسي في الكويت كان بدائياً فقد كانت القبيلة محور النظام الاجتماعي، وكان الاقتصاد بسيطاً يعتمد على صيد الأسماك واللؤلؤ وكانت بلدة الكويت على صغرها مركزاً لبعض النشاطات الإقتصادية[3].

ويشكل الموقع الجغرافي للخليج العربي، حلقة وصل بين القارات الثلاث آسيا واوربا وافريقيا، فضلاً عن الإمكانات النفطية الهائلة، في مدار القرن التاسع عشر، وكان محور اهتمام السياسة البريطانية والغربية ولا سيما خلال الحقبة الممتدة بين الحربين العالميتين[4].

ولإحكام بريطانيا سياستها في الخليج، أخذت تعقد معاهدات منفردة مع شيوخ المنطقة لفرض وجودها على الحياة السياسية والإقتصادية، ليس ذلك فحسب بل تدخلت في تنصيب أو اعفاء اي من المشايخ في المنطقة من خلال السلطات البريطانية والقيادات في المشيخة من أجل الحفاظ على نفوذها ومصالحها دون السماح لقوة اخرى ان تطأ اقدامها أرض تلك الإمارات العربية وبقائها مهيمنة على شيوخها[5].حتى كان المسؤولون البريطانيين يفاخرون بأن الخليج العربي غدا بحيرة هندية أو بريطانية، وكتب نائب الملك في الهند الى برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج يؤكد له " انه غدا ملكاً غير متوج على الخليج العربي"[6].وعلى سبيل المثال لا الحصر فان فرنسا عقدت اتفاقية سرية مع مسقط في عهد الشيخ فيصل بن تركي في سنة 1891م منح فيها الشيخ لفرنسا امتيازات لإستخدام موانئ مسقط وصحار، فتدخلت حكومة الهند البريطانية وأجبرت السلطات على نقض تلك العلاقة فرنسا[7].

مما تقدم يتضح جلياً بأن المجتمع في الخليج العربي قائم على أسس قبلية لاسيما وان مفاهيم او مصطلحات الوطن الوطنية والدستور والمواطنة، لم تكن شائعة سياسياً، وذلك لا يعني التقليل من ارتباط العربي في الخليج بتربة موطنه ووطنه، اذ دافعت القبائل العربية ببسالة عن مواطنها في الخليج العربي وحاربوا البرتغاليين والفرنسيين الهولنديين والبريطانيين الفرس وغيرهم[8]. وربما لانجافي الحقيقة بالقول ان فكرة الأوطان ظهرت كرد فعل مناهض لقوى الإستعمار، وان الحس الوطني يتبلور فكرياً وعاطفياً من مناهضة الإستعمار فظهرت خصوصية الشعب والأمة[9]. ومن الصعب ان تتكلم عن مجتمع المواطنة بمعزل عن الفضاءات الثقافية والسياسية والإجتماعية

(1) الحمدي ،صبري، فالح ، أضواء على تاريخ البحرين الحديث، لندن، 2007، ص121-123. والزبارة تقع شمال غرب شبه جزيرة قطر ومواجهة البحرين.

(2) أبو حاكمه، تاريخ الكويت الحديث 1750- 1965، الكويت 1978، ص111.

(3) ابراهيم ،حسين علي ، الكويت، دراسة سياسية، الكويت، بيروت، 1973، ص26.

(4) الهيتي ،صبري ،فارس ، الخليج العربي – دراسة الجغرافية السياسية، ط2، بغداد، 1981، ص22.

(5) العنزي ،خيريه ،عبد الصاحب ، السياسة البريطانية تجاه دولة الإمارات العربية بين الحربين 1914-1939، مجلة المؤرخ العربي – اتحاد المؤرخين العرب، العدد 62، 2005، ص128.

(6) الداود ،محمود علي وآخرون، عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، ط2، بيروت، 1985، ص28.

(7) العنزي ،خيرية ،عبد الصاحب ، المصدر السابق، ص131.

(8) كروزيه، موريس ، تاريخ الحضارات العام – العهد المعاصر، ترجمة يوسف اسعد داغر وفريدم. داغر، المجلد السابق، بيروت، 2006، ص671.

(9) مريدن ،عزيزة ، الشعر القومي في المهجر الجنوبي، دمشق، 1973، ص125.

المعاصرة للواقع، وان الجماعات المتعددة ما هي الا أجزاء أساسية في تكوين النسيج الإجتماعي لأي مجتمع، وأن تلك " الأجزاء الأساسية " إنما تحتمي او يلجأ كل الى جماعته، فتصبح الجماعة ذا مكانة لا يعلى عليها، وذلك بسبب غمط حقوق الجماعات او في التوزيع اللامتكافئ للفرص والمنافع، مما يؤدي الى انحسار عنصر الإنتماء وتقوقعه في القبيلة او المذهب او العرق بدلاً من الإنتماء الى الهوية الأوسع التي تستوعب جميع تلك الهويات الفرعية، ألا وهي الهوية الوطنية [1]، وبهذا الفهم فإننا نجد الوطن في تلك الجماعات أكثر مما تشكل تلك الجماعات الوطن، بمعنى ان الفرد في تلك الجماعات او الأجزاء يجد نفسه بشكل أو بآخر منتمياً الى جماعة عائلية أو قبلية أو دينية أو طائفية أو مناطقية أكثر مما يجد نفسه منتمياً الى وطنه.

وكما هو معلوم فإن للدولة حق السيادة تمارسه على الشعب بإسمه[2]. وان الحكومة فحسب دولة مالها تأثير على مقدراتها تسوس شعبها وفق ما تراه مناسباً لها أو ما يخدم تطلعات ومصالح القائمين عليها، وفي الدول التي تكون مجتمعاتها ذا صفة قبلية يكون للأخير ارتباطات سياسية.

ونتيجة للصراعات الداخلية بين أجنحة الحكم، أو بين مراكز القوة المتعددة في الحكم، فان قسم من القبائل البدوية – الغير مستقرة – في أغلب الأحيان تكون حركاتها أو تنقلها من منطقة الى أخرى متأثراً بتلك الصراعات، وبذلك فان تلك القبائل تتهم بان ولائها للسلطة او الحكومة اكثر مما هو للوطن، وان ذلك الولاء المتذبذب غير مرتبط بالأرض بل مرتبط بـ" العطايا "المقدمة لهم[3]، ان هذا التحليل لا ينطبق على القبائل البدوية المستقرة التي اصبح لها ارتباط وثيق بالأرض والمجتمع واكتسبت او تطبعت بطابع النظام واثرت وتأثرت بحركة تطور ونمو المجتمع في الجانب الحضاري والمدني.

ومع ذلك فان النزوع السياسي لممثلي تلك القبائل يصب في خندق الهوية القبلية، كما هو الحال بالنسبة للقبائل في البرلمان الكويتي، كونت تكتل نيابي أطلق عليه – التكتل الشعبي – يتضح انتمائه القبلي مقابل التكتلات الأخرى المدنية والحضرية، وفي السياق ذاته فإن الكتل البرلمانية البحرينية التي جائت معبرة عن الهويات المذهبية تخندقت هويتها المذهبية وعملت وتعمل على الحفاظ على مكتسبات الطائفة او الجماعة[4].

ومما يذكر ان المجلس التشريعي (البرلمان) في البحرين يتألف من مجلسين، مجلس النواب (وينتخب بالإنتخاب العام ومجلس الشورى، الذي يعين من قبل الملك ويتكون كل مجلس من 40 عضواً، دورة أعضاء البرلمان أربعة سنين[5].

وفي العراق طغت الهوية الفرعية بعد عام 2003 م، لا سيما وان الخطاب الخارجي، بدأ بضخ العنصرية والعرقية والطائفية في هيكل الدولة العراقية بهدف تفكيك البنية الإجتماعية العراقية، وتحت شعار (فرّق تسُد) فأصبح الخطاب الطائفي فيما بعد الركيزة الأساس في سياق التنافس

(1) النجار ،باقر، سلمان، الفئات والجماعات – صراع الهوية والمواجهة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 352 في حزيران 2008، ص 34 – 35.

(2) آدم عبد الرؤوف، محمد ، حوار الثقافات وثقافة الحوار – مشكلة الهوية في السودان، لندن، 1999، ص99.

(3) المصدر نفسه، ص42.

(4) النجار ،باقر، سلمان ، المصدر السابق، ص39.

(5) اللحام ،محمد سعيد ، موسوعة دول وأقاليم العالم، المجلد الأول – الدولة العربية، بيروت، 2009، ص52.

الإنتخابي، هذا فضلاً عن خلط الجانب الديني والقبلي والسياسي، وبذلك انتهج معظم السياسيين سياسة الإستقطاب الطائفي [1].

والطائفية حينما تحل محل الوطن وتحتويه فانها تفرض خصائصها وولائاتها عليه، وتؤسس كيانها فيه وتعمل على استحواذه والهيمنة عليه بشتى الوسائل ومنها الحروب التدميرية في المجتمع. ان استنهاض الصراعات التاريخية والمذهبية من العوائل التي تعمل على تفكيك التيارات الوطنية وبالتالي إضعاف الهوية الوطنية[2].

وبهذا الصدد يروي الجاسوس البريطاني في البلاد الإسلامية (مستر همفر) في مذكراته نقاط الضعف عند المسلمين حسب الرأي البريطاني " الإختلاف بين السنة والشيعة، والإختلاف بين الحكام والشعوب، والإختلاف بين حكومتي الأتراك والفرس والإختلاف بين العشائر والإختلاف بين العلماء والحكومة "[3].

لم يكتف بتوضيح نقاط الخلاف بين المسلمين بل يفشي سر الأوامر السرية الصادرة من الحكومة البريطانية لتحطيم الإسلام ويضعها في أربعة عشر نقطة أهمها ما يخص نطاق البحث "اثارة النزاعات والخلافات الشديدة بين الدولتين التركية والفارسية واذكاء نار الطائفية والعرقية بين الجانبين واشعال النزاعات بين كل المتجاورين من القبائل والشعوب الإسلامية، وكذلك بين البلاد الإسلامية واحياء المذاهب الدينية حتى البائدة منها واثارة النزاعات بينها"[4].

انها السياسة البريطانية والإستعمارية – القديمة والحديثة – على اساس فرّق تسُد، دراسة نقاط الخلاف ومن ثم العمل على تعميقها وتطويرها بما يعزز بروز وسيادة الهويات الفرعية، وتغذيتها ودعمها مادياً ومعنوياً، لأجل تراجع الهوية الوطنية واضعاف العقيدة الدينية وتمزيقها ليسهل عليهم استعمار البلاد.

ومن المفارقات عند الدول الإستعمارية او الغرب، هو جمعه موقفين متناقضين فهو شديد الإعتزاز بهويته، سواءاً الوطنية او الدينية، حريص عليها، وفي الوقت ذاته هو ينكر ويرفض الإعتراف بالهويات الوطنية لشعوب العالم ويعمل على تفتيتها بل وحتى طمسها[5].

ان السياسة الإستعمارية والنهج الغربي باتجاه الهوية الوطنية يدفع بالفكر العربي الى استحضار قضايا التراث والهوية والتجذر التاريخي." فكلما واجهت الذات المتصدعة تحدياً من الآخر يوقضها ويدفعها الى الفعل ورد الفعل " [6].

إنما التقدم يمثل تجذر تاريخي وعرض للهويات الفرعية، سواء كانت قبلية او اثنية او مذهبية في مجتمعات مختلفة منها غربية وأمريكية وعربية دلت بوضوح على سياقات الإنجرار الى الهويات الفرعية وأثرها السلبي على وحدة وتقدم ورقي المجتمع فالصراعات المحلية نتيجة التمسك كلٌّ

---

[1] اللامي ، علاء ، العلوي هادي ، الظاهرة الطائفية الدينية في العراق، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت)
WWW.alhewar@alhewar.com

[2] عبد الله ،سالم مطر ، الإحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مجلة دراسات اقليمية (جامعة الموصل)، العدد 13، كانون الثاني 2009، ص449 – 450.

[3] همفر ،مذكرات مستر ، ترجمة الدكتور ج.ج. د.م، 1973، ص61.

[4] المصدر نفسه، ص78.

[5] المحمداوي ،علي عبود ، الإسلام والغرب – من صراعات الحضارات الى تعارفها قراءة في إشكالية العلاقة، بغداد 2010، ص74.

[6] يحيى ،حسب الله ، ثقافة الإرهاب والعولمة، بغداد، 2004، ص87.

بهويته الفرعية والإصرار على إزاحة الآخر وعدم الإعتراف او التعايش معه، انما يؤدي الى تمزيق وحدة المجتمع وتشظيته وتشرذمه وبالتالي ضياعه بين أتون القبيلة والمذهب والطائفة والعرق.

ان ضعف الهوية الوطنية امام الهويات الفرعية والإنتماءات الضيقة يعني ضعفاً في البناء الدستوري والسياسي للدولة، وذلك يدفع بشكل أو بآخر " المواطن " بالإقتناع بأن وطنه ليس لكل المواطنين بل هو ساحة صراع لتلك الإنتماءات الضيقة للحصول على مكاسب ومغانم فيه، وعليه فان المواطن يتجه باتجاه الإنتماء المذهبي او القبلي لأن ذلك – في رأيه – اكثر قوة وحصانة من الإنتماء الوطني[1].

ومصطلح المواطن يعني " الفرد كامل العضوية في الدولة والذي يتمتع بكل الحقوق والمؤهلات الأصلية والمكتسبة"[2].

او هو تعبير قانوني يشير الى سكان دولة ما ومنظوين تحت لوائها مؤمنين بالعيش والمشاركة في الوطن وتقرير مصيره[3].

والوطن في ابسط معانيه كياناً مشتركاً بين الناس له خصوصيته وهويته التي تميزه عن بقية الأوطان الأخرى، وما يربط المواطن بالوطن هو ذلك الشعور بالإنتماء الى الوطن، والرابطة تكون فكرياً ومعنوياً مثل الإعتقاد بوحدة الأصل والمعتقد واللغة والتاريخ [4].

وتأسيساً على ما تقدم فإن المواطنة تشكل أساس الإنتماء ومنبع الوطنية أو هي انتماء الى تراب تحده حدود جغرافية، وكل من يعيش على ذلك التراب مواطنين، مثلما عليهم واجبات لهم حقوق، وهذا يتطلب انصهار المواطنين جميعاً بكل أديانهم ومذاهبهم ومللهم وجذورهم العرقية في تلك الحدود الجغرافية المعلومة والمشتركة لهم، ومن ثم تنازلهم عن أي خصوصية لهم تتعارض مع هذا المفهوم، وان حقوق المواطنون تصبح من مسؤولية الدولة والحكومة، والتي تكون وضيفتها الرئيسة تأمين تلك الحقوق[5].

ويرى هيغل بأن الفرد يصبح حراً وله جميع حقوقه عندما يكون مواطناً في الدولة، والأخيرة تكفل للمواطن الأمن والإقتصاد وتنظيم وتنمية النواحي الإجتماعية والثقافية واقامة الفرص للجميع في المشاركة بشكل واسع في الحياة السياسية[6].

وعليه فان ما تقدم يعني هنالك رابطة قانونية وسياسية (الجنسية) بين الفرد والدولة تتمخض عنها حقوق وواجبات، أفرزت العلاقة الجدلية بين المواطن والوطن، علاقة المواطنة والشعور بالإنتماء والإلتزام به، فالمواطنة تمثل الحق القانوني للفرد الذي ينتمي الى الوطن ويكون مواطناً فيه، وهي علاقة تبدأ بين فرد ودولة تحددها قوانين الأخيرة – الدولة – بما تضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات وفيها الحرية وما لها من مميزات اذ تعطي المواطنة للمواطن حقوق سياسية وقانونية

---

[1] مطر ،سالم ، المصدر السابق، ص 468.

[2] George B.Dehyszar , Thomas.H.Stevenson , Political Science, vakils Feffer Bombay, 1970,p.51.

[3] باتفيلد ،ادوارد ، المواطنة والسلوك الحضاري، ترجمة سمير عزت نصار، عمان، 1994، ص14.

[4] لخازن ،وليم ، شعر الوطنية في لبنان والبلاد العربية، بيروت، 1986، ص239.

[5] الغنوشي، راشد ، حقوق المواطنة، ط2، الولايات المتحدة الأمريكية، 1993، ص10.

[6] الصانع، بان احمد ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات اقليمية، مصدر تقدم ذكره، ص330-332.

واجتماعية واقتصادية وثقافية [1]، وبذلك لا يمكن ان نتصور دولة بدون مواطنين او مواطنون بدون وطن والتي تربطها روابط الإنتماء والولاء والتعهدات القانونية والسياسية وفيها الحقوق كما هي الواجبات.

تبلور مفهوم المواطنة وأعطى مفهوماً جديداً فأصبحت حقاً لكل فرد وذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 عن طريق الحريات السياسية، فقد دعى الى الغاء التميز بسبب العنصر والجنس واللون أواللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو الأصل الوطني والإجتماعي أو الثروة أو البلاد ودون التفريق بين النساء والرجال، والإعتراف بأن حريات الأفراد هي حقوق لهم في مواجهة الدولة والمجتمع[2]. وفيه أيضاً ان جميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي تنطبق على الجميع بدون تميز من أي نوع، هذا فضلاً على ان لا تكون هنالك أي تفرقة على أساس الوضع السياسي والولاية القضائية والوضع الدولي للدولة أو الأقاليم التي ينتمي اليها الفرد، سواء كانت مستقلة أو تحت الوصاية [3].

ويمكن إجمال تلك الحقوق بحق العيش بمستوى كافي والضمان الإجتماعي وفي العمل والحماية من البطالة وفي العدالة والإنصاف في الأجور وفي الصحة والرفاهية وفي الخدمات الإجتماعية الضرورية وحق التعليم والمشاركة الحرة في النشاطات النقابية وفي الحياة الثقافية للمجتمع [4] .

من هنا نستنتج بأن المواطنة تزدهر وتتحقق عندما تتوفر العدالة والمساواة، يتساوى جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ويكون ذلك التساوي محسوساً وملموساً أمام القانون، سواءاً كان في تحريره أو في تطبيقه وبالمقابل يكون القانون فوق كل الإعتبارات الدينية والقبلية والعرقية والآيديولوجية وان التزام المواطنين بتطبيق القانون احد الضمانات للنظام، وهذا ما يؤدي الى الإهتمام بمصلحة الوطن العليا دون مصلحة الأفراد وانتماءاتهم العرقية أو الحزبية أو الدينية، والعكس هو الصحيح فانها – المواطنة – تهتز وتضعف وتتراجع في حالة عدم احترام مبدأ المساواة والإخلال بالعدالة مما يشجع على ايجاد حالة عدم الإستقرار في المجتمع، لأن المتضرر من فقدان العدالة والمساواة يلجأ أو يصبح متمرداً على قيم ومفاهيم المواطنة، وبالتالي يضعف الشعور بالإنتماء الى الوطن، والذي يعد بمثابة الإطار والروح الحقيقة للهوية الوطنية.

وتأسيساً على ما تقدم فإن ضعف الهوية الوطنية التي هي الوعاء الذي تذوب فيه جميع الهويات الفرعية، يؤدي الى تنامي وقوة الأخيرة – الهويات الفرعية -، إذ يلجأ الأفراد الى انتماءاتهم الفرعية لتقويتها في المنافسة أو الصراع مع الهويات الفرعية الأخرى، وفي التاريخ الحديث والمعاصر للدول أمثلة فيه على ذلك، اذ يتضح جلياً في دولة يوغسلافيا الإتحادية التي أنشأت مملكة الصرب والكراوتين والسلوفين بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918 والتي تغير اسمها الى المملكة اليوغسلافية سنة 1929م، وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945م أصبحت جهورية يوغسلافية الإتحادية وتضم ستة جمهوريات هي كرواتيا وصربيا والجبل الأسود وسلوفينيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك، وأصبح ليوغسلافيا مكانة دولية مرموقة نتيجة لتطورها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لغاية عام 1990، إذ تقسمت الى اربع جمهوريات هي كرواتيا، سلوفينيا،

(1) نافع ،بشير، وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، 2001، ص36-40.

(2) صوليج ،المصطفى ، المواطنة، المواطنة الديمقراطية وتيسير التحديث .www.hrinfo.org.

(3) لوين، بول ،جوردون ، نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية، ترجمة الدكتور أحمد أمين الجمل، ط2، القاهرة، 2008، ص 328.

(4)الصائغ، بان غانم احمد ، المصدر السابق، ص332-333.

مقدونيا، والبوسنة والهرسك، واقتصر الإتحاد اليوغسلافي على جمهوريات صربيا والجبل الأسود[1].

ان اتحاد الجمهوريات الست أعلاه انما يمثل سيادة وهيمنة وطغيان الهوية الوطنية على جميع الهويات الأخرى، وتنازل الجميع عن بعض من خصوصيات هوياتهم لينصهروا في هوية الإتحاد اليوغسلافي، ولعوامل عديدة – سنتناولها لاحقاً – تفكك عرى الإتحاد وغلبت الهويات الفرعية وتراجعت الهوية الوطنية، فأصاب الإتحاد التشرذم والتمزق بل والصراع والإقتتال واستقلت كل جمهورية متقوقعة داخل هويتها الفرعية، وعند النظر الى حال الجمهوريات الممزقة وحال الإتحاد اليوغسلافي السابق لا تكاد ان تجد وجه للمقارنة بين دولة متقدمة، تعد بمصاف الدول المتقدمة في جميع النواحي الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ولها ثقلها في المجتمع الدولي وبين جمهوريات ممزقة تتناحرها الحروب ذات اقتصاد ضعيف ونظام سياسي تتجاذبه التيارات الدولية والإقليمية.

وفي محيطنا العربي دولة لبنان، والتي تمتاز بتركيبة اجتماعية متعددة الطوائف والأديان، فعلى الرغم من التقدم الثقافي النسبي فيه وتطور الوعي السياسي للفرد اللبناني الا انه، وبفعل عوامل عديدة منها داخلية ومنها خارجية، انكفئت الهوية الوطنية وكادت ان ترحل عنه، فلاذ كل بفئته ودينه أو مذهبه أو ملته أو حتى حزبه، فتوزعت الولاءات بينهما فعظمت الهوية الفرعية وازدادت قوة بصراعها وحروبها مع الهويات الفرعية الأخرى في الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990 فتمزق لبنان وتأثر سياسياً واقتصادياً، وبعد نهاية الحرب الأهلية بدأت المناداة والعمل على تقوية الهوية الوطنية اللبنانية من أجل لبنان لا من أجل الدين والمذهب فحسب، فهوية لبنان الوطنية تستوعب جميع الهويات الفرعية [2].

وفي العراق هناك تعددية بالأثنيات والأعراق والأديان والمذاهب، ولا سيما بعد عام 2003م واحتلال الأمريكان له، ولتسهيل عملية السيطرة عليه استخدموا الأسلوب الإستعماري القديم الجديد – فرّق تسُد – فبذروا النعرات القومية والدينية والمذهبية ونجحوا في اضرام الحرب الأهلية فيه، فظعفت الهوية الوطنية وطفت الهوية المذهبية واستعلت الهويات الفرعية، فلا تكاد ترى من العراق الى طوائف متناحرة ومذاهب متحاربة[3].

الا ان وجود المشتركات بين طوائف ومذاهب المجتمع العراقي سهل ويسر عملية اعادة اللحمة الوطنية فعادت الهوية الوطنية الى الصدارة لتستوعب الهويات الفرعية بعد أن رأت الأخيرة ان الكل خاسر لا يوجد رابح لأنهم أبناء وطن واحد تعايشوا فيه منذ الآف السنين تجمعهم ضرورات تاريخية واحدة ويعتنق أغلبهم عقيدة واحدة ويتكلمون لغة واحدة، ولهم عادات وتقاليد مشتركة[4].

وعلى ضوء ما تقدم فإن لضعف الهوية الوطنية وبروز وقوة الهويات الفرعية أسباب منها داخلية وأخرى خارجية وان الأخيرة التي تتمثل بالعامل الخارجي هو وجود دولة أجنبية تسعى الى مد نفوذها من اجل الهيمنة او تسعى عن طريق القوة العسكرية استعمار ذلك البلد فتسعى الى تغذية الهويات الفرعية وتنميتها وتقويتها والتي بالنتيجة تؤدي الى اضعاف الهوية الوطنية والسبب هنا معلوم هو تسهيل عملية السيطرة واختصار الجهد والمال والوقت فضلاً عن تقليل الخسائر البشرية

[1] الحام ،محمد سعيد ، موسوعة واقاليم العالم، المجلد التاسع، قارة اوربا -2-، بيروت 2009، ص211-307.

[2] ريحانا ،سامي ، العالم في مطالع القرن الحادي والعشرين، ج1، بيروت، 2009، ص172.

[3] مطر ،سالم ، المصدر السابق، ص 439-451؛ حبيب صالح مهدي، دراسة في مفهوم الهوية، مجلة دراسات اقليمية، مصدر تقدم ذكره.

[4] المصدر نفسه، ص465.

لديهم بينما تسعى الى زيادتها في الجانب الآخر، اي في البلد المحتل والمهيمن عليه، لإضعافه وزيادة الفرقة بين أبنائه ودفعه الى الإقتتال فيما بينهم، أي اشعال فتيل الحرب الأهلية [1] .

اما في الأسباب الداخلية لضعف او اضعاف الهوية الوطنية:

1- حالة عدم الإستقرار السياسي في البلد وضعف الأداء السياسي فيه.
2- تدهور الحالة الإقتصادية للبلد.
3- عدم المساواة بين ابناء المجتمع.
4- عدم تحقيق العدالة بين ابناء المجتمع.
5- التمييز بين طائفة او مذهب او حزب دون الآخر.
6- ضعف في الجانب الديمقراطي والتضييق على الحريات.
7- ضعف الجانب الأمني وعدم وجود حكومة قوية تستطيع حماية ابناء المجتمع في الأقطار الداخلية والخارجية.
8- عدم وجود دستور أو الإهمال والإخلال في تطبيق مواده.
9- ضعف الوعي الثقافي للمجتمع، وعدم تمتعه بحصانة فكرية او ثقافية تمنعه من الإنزلاق في اتون الفتن او الإستجابة لدفع القوى الخارجية باتجاه تهديد السلم الأهلي.

إن وجود تلكم العوامل أو الأسباب يؤدي أو يدفع بالفرد إلى التطرف واللجوء الى فئته او طائفته أو مذهبه للإطمئنان على حياته ومستقبله وشعوره بالأمان ومن خلالها يسعى الى تحقيق العدالة المفقودة – بالنسبة اليه وحسب تصوره – وبالتالي يؤدي الى قوة الهوية الفرعية مقابل ضعف في الهوية الوطنية وذلك من خلال تراجع روح الإنتماء والإنتساب.

والعكس هو الصحيح، أي انه في حال تحقيق العدالة واستقرار الحالة السياسية والإقتصادية في البلد وانتهاج الأسلوب الديمقراطي في الحكم وسعة في مساحة الحريات وفرض الأمن وتحقيق المساواة بين الجميع والشعور بالمصير المشترك [2] .فان الهويات الفرعية تتضائل وتنكمش وربما تختفي لاسيما اذا توفر الوعي الثقافي للمجتمع، وبالمقابل قوة وسيادة الهوية الوطنية التي احتوت جميع الهويات الفرعية، وخير مثال لذلك في بلد أوربي هو – النمسا – أكثر من عشرة قوميات واديان مختلفة، إلا انه لتوفر العوامل التي ذكرناها أعلاه، خاصة الوعي الثقافي للشعب النمساوي، أدى الى انصهار تلك القوميات والشعوب المختلفة في بوتقة الوحدة الوطنية النمساوية [3].

وفي رأيي اذا ما توفرت الإرادة لدى أي حكومة لتقوية الهوية الوطنية يجب عليها ان تبحث عن المشتركات الموجودة بين أبناء المجتمع لتغذيتها ثقافياً ومادياً والعمل على تطويرها وجعلها عملاً محسوساً وملموساً بين الجميع، وفي الوقت ذاته العمل على تقليل من حدة المفرقات وتخفيفها لتصبح مقبولة من الطرف الآخر، وبذلك تصبح عملية الجمع والدمج الإجتماعي أيسر، هذا فضلاً عن تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة بين ابناء المجتمع والإعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كل ذلك انما يعزز انتماء الفرد الى وطنه وارتباطه القوي به.

وأخيراً إذا كنا نحن في أوطاننا نسعى الى تقوية الهوية الوطنية وتجميلها وزخرفتها لتصبح مقبولة بين ابناء المجتمع، فإن مجتمعات أخرى تخطت تلك المرحلة وتسعى لتحقيق الهوية القومية التي هي فوق الهوية الوطنية، وهنالك مجتمعات ودول تسعى الى الهوية الفوق الهوية القومية والوطنية

---

[1] هنتنفتون ،صموئيل ب. ، من نحن؟، ص118.

[2] بانفيلز ،ادوارد ، المصدر السابق، ص64.

[3] اللخام ،محمد سعيد ، دول وأقاليم العالم – قارة اوربا، المجلد العاشر، ج3، ص 413-416.

مثل الهوية الأوربية[1]. ودول اخرى تسعى الى تحقيق الهوية العالمية – ثقافة – من خلال شركاتها ومعلوماتها وطرق اتصالاتها وتدفق المعلومات والأسواق المالية، وتحاول من خلال ذلك تدمير الهويات الوطنية والقومية للشعوب الأخرى بينما تعتز هي بهويتها الوطنية او القومية او الدينية وتدافع عنها، وجعلت المنتج الثقافي والمعلوماتي الأخباري والترفيهي تتخذ طابعاً عالمياً واستهلاكياً[2].

اين نحن من ذلك ان كنا في القعر فلا ينجينا إلا تمسكنا بهويتنا الوطنية التي هي قارب النجاة والتقدم والسلام.

وتأسيساً على ما تقدم ففي أوطاننا التي تتعرض لهذا الكم من المؤثرات والأخطار المادية والثقافية، يجب التأكيد على الهوية الوطنية وجعلها الهوية التي تستوعب وتحوي جميع الهويات الفرعية، والأخير تذوب في بوتقة المجتمع الواحد والوطن الواحد لتنصهر الهويات الأثنية والدينية والطائفية والمذهبية والحزبية والمناطقية كلها في الهوية الوطنية، ولتعزيز وتقوية الأخيرة لابد من مراعاة مبادئ وأسس وحدة المجتمع والأرض وقوة بناء الهيكل السياسي للدولة كي يعمل على الحفاظ على حقوق الأفراد مثلما يتطلب منهم تأدية الواجبات.

ثالثا : ثقافة

فكرة ثقافة تمتد جذورها الأولى من خمسة قرون بظهور فكرة الدولة القومية محل فكرة الدولة الإقطاعية.. ومع زيادة التقدم أصبحت الدولة لا تستوعب حجم السوق فظهرت الشركات متعددة الجنسيات، وحلَّت في مجال السوق محل الدولة تدريجيًّا، وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة.([3])

ويُقصد بثقافة ثقافة الإطار المعرفي الذي يجعل النظام الرأسمالي مقبولاً من سائر الشعوب، ولا يكون في هذه الحالة في صورة ظاهرة تتمثل في إخضاع عقل هذه الشعوب لتقبل النظام الرأسمالي فحسب؛ بل إعلانًا للتكيُّف من قبل مفكرين استراتيجيين مخططين لوضع دعامات فكر بعينه ييسر تقبُّل فكرة الانخراط في حركة الرأسمال وسيرورته كما يحلو للغرب أن يسيره([4])

والكلام في ثقافة ثقافة متشعب، ومن الصعب حصره أو الإلمام به؛ ولكن يمكن القول: إن الإطار الفكري أو الثقافي لأفكار دعم الرأسمالية يعمل بدأب على إقناع الشعوب بموافقته للعقل؛ لأنه يحقق رغبات الأفراد بحرية مطلقة.

وإذا كان مثقفو الغرب ومفكروهم أصحاب المواقع الراسخة المؤثرة في الثقافة في العالم المعاصر ينشدون ثقافة بلا حدود تواكب الاتجاه العولمي، وتسايره كما يبدو في الرؤيا الثقافية في الغرب، فإنهم في حقيقة الأمر يصنعون مبررات سيطرة الثقافة الغربية بلا حدود، "وهو الأمر الذي قطع شوطًا مهمًّا من الإنجاز على أرض الواقع، في ظل اتجاه متزايد نحو عالم بلا حدود ثقافية)"وهذه الفكرة -فكرة ثقافة بلا حدود- تواكب ثقافة التي يروّج لها مفكرو الغرب؛ خاصة في الولايات

(1) مقلد ،حسين طلال ، الهوية فوق الوطنية الأوربية نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، 2011، ص10-11.

(2) رابح ،صادق، وسائل الإعلام والعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 543، آيار 1988، ص37.

1. انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/7/INF/8 "مذكرة عن معاني مصطلح "الملك العام" في نظام الملكية الفكرية مع إشارة خاصة إلى حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور

4. قرار اعتمدته الجمعية العامة في جلستها العلنية 107، 13 سبتمبر 2007.

المتحدة، تبزغ في العالم في الوقت نفسه الذي يحافظون فيه على مقومات الدولة القومية؛ لأنها أساس "الوحدة الرئيسة والمحورية في النظام السياسي العالمي المعاصر ([1])

إن الضغوط تتوالى من أجل فرض أسس ثقافية نمطية تستغل دعاوى الديمقراطية والمشاركة، والمكاشفة، وحقوق الإنسان إلى غير ذلك من العناصر التي يمكن أن تشكِّل قواعد صالحة للتطوير والتحوير؛ لو أنها صيغت في إطار المنظومة الثقافية الوطنية؛ بينما تعمل أدوات الاتصال والمعلومات جاهدة من أجل غرس قيم وتمجيد ما يعتبر ثقافة عالمية جديرة بالاعتبار.

المبحث الثاني : ثقافة بين المؤيدين والمعارضين

اللافت للنظر والفكر معًا أن قضايا ثقافة وإشكالياتها طُرحت كظاهرة، والظاهرة لا فكاك منها، فهي تتلبس المهتمين بها فتشغلهم؛ خاصة إذا كانت الظاهرة تدور حول قضايا تهم كل الموجودين في المحافل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية، فضلاً عن المنتديات الوطنية في الوطن الواحد أو خارجه؛ بحيث لا تنفك عن قضاياه.

ومن هنا كان هناك مَنْ يدعو إلى ثقافة والأخذ بها، وفريق آخر يحذِّر من خطرها على هويتنا وثقافتنا والبعد عنها.

أولاً: المؤيدون للعولمة

لا شكَّ أن الذين يؤيدون فكرة ثقافة، والأخذ بإيجابياتها يستندون إلى أنها أحدثت نقلة نوعية في عالم المعلومات في كل ميادين المعرفة، وقرَّبت المسافات، واختصرت الزمن، وكما يقول الدكتور "حامد عمار": لا مناص من وضع أنفسنا في توجهات العالم الذي نضطرب فيه ومعه، ومن الاشتباك مع القوى الحاشدة التي تشكل حركته؛ وليس من المستغرب -بل إنه من المطلوب- أن يتساءل المرء مع تدفق تيارات ثقافة، وما بعد التصنيع، وما بعد الحداثة، هل نحن -واقعًا ووعدًا- بإزاء عالم جديد حقًّا؟ وهل هو عالم - كما يدِّعي أقطابه- مُبشِّر في أحد وجهي عملته بالعيش المشترك وبحقوق الإنسان، وبالعدل الاجتماعي؟ وهل نحن متجهون نحن التلاقح الخصب بين الحضارات؛ من أجل تأسيس ثقافة "التنوع الإنساني المبدع.([2])"

إن ثقافة بهذا المعنى تشبه القطار، وهو قطار برغماتي قوي يحكم على من يمر به أن يركب فيه، وإلا بقي وحده منفردًا لا يحمله شيء إلى حيث يريد، وكأن ذلك الذي يتخلف عن الركب يتحدى المعايير الدولية في سباق ثقافة؛ بل يتحدى ذلك الحلم الرأسمالي الذي يبدو في العقل الأميركي نبوءة إنسانية مقدسة.([3])

ويذهب بعضهم إلى أن ثقافة أدَّت إلى وحدة القيم الثقافية؛ فمن يقرأ "همنغواي" الأميركي، و"تشيكوف" الروسي، و"طاغور" الهندي، و"غونتر غراس" الألماني، و"برناردشو" الأيرلندي و"نجيب محفوظ" المصري؛ وكلهم أبدعوا في ظل مجتمعات وظروف ثقافية مختلفة يُدرك على الفور على الرغم من اختلاف اللغة والهوية والقومية أنهم اشتركوا في الدفاع عن قيم ثقافية واحدة.([4])

---

1. المادة 2(1) من الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 135/47 المؤرخ في ديسمبر 1992.
2. استعراض أنشطة اللجنة الحكومية الدولية ونتائجها (WIPO/GRTKF/IC/5/12)، الفقرة 37.
3. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، 1989، المادة 2(2)(ب).
4. المادة 2(3) من اتفاقية برن: "تتمتع الترجمات والتحويرات والتوزيعات الموسيقية وما يجري على المصنف الأدبي أو الفني من تحويلات أخرى بنفس الحماية التي تتمتع بها المصنفات الأصلية وذلك دون المساس بحقوق مؤلف المصنف الأصلي."

والمؤيدون للعولمة يستندون إلى أنه "ليس بوسع أحد أن يغفل الدور الحاسم للحاسبات الإلكترونية كسمة مميزة لثورة المعلومات الهائلة؛ التي اصطبغ بها النظام الدولي المعاصر في السنوات القليلة الماضية؛ خاصة في مجال الدفاع وبناء القدرات العسكرية للدول، وقد تميزت هذه الثورة بأربع سمات:

ساعدت في اختصار المدى الزمني الذي يفصل بين كل ثورة صناعية وأخرى.

الاعتماد على نتائج العقل البشري وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة التقنية؛ فيحدد ثمن القيمة بالمعرفة والتكنولوجيا المستخدمة وليس على المواد الخام.

مواكبة هذا التطور تستلزم استثمارًا في مجالات بعينها؛ خاصة التي تتعلق بأمور التعليم وتطوير المهارات البشرية، وتنمية كوادر وقدرات تستطيع التعامل والتكيف مع هذه الثورة.

في خلال ذلك يتحتم استغلال الطاقات البديلة، والاستفادة من الطاقة الشمسية، واقتحام مجال الهندسة الوراثية وتكنولوجيا إنتاج الطعام الرخيص بكميات وفيرة([1])"

ومن المؤكد أن أبرز المظاهر السياسية للعولمة النزوع إلى الديمقراطية؛ فمما لا شكَّ فيه أن ثمة حالة من التطور الديمقراطي على المستوى العالمي أخذت تجد تطبيقات متعدِّدة لها في الدول المختلفة بما في ذلك بعض دول العالم الثالث.([2])

وبناءً على ما سبق يرى هؤلاء المتفائلون أن ثقافة أمر واقع؛ فهي في رأيهم ليست فكرة من الأفكار التي تطرح لمجرد النقاش والحوار والجدل، ثم تنتهي فورتها؛ وهذا الأمر الواقع برأيهم يحتم طريقة واقعية في التفكير؛ لأن ثقافة، فيما يذهبون، آخر أبناء الحضارة الغربية، التي يجب على العالم أن يحصد مكاسبها؛ خاصة أن القطار الغربي ورأسه وقاطرته الولايات المتحدة الأميركية يصرُّ على تسيير المسيرة البشرية العالمية.

ثانيًا: المعارضون للعولمة

يبني المعارضون للعولمة رؤاهم على ما تجلبه ثقافة من تغيير البنية الأساسية لكل مكونات الحياة على المستوى السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والإعلامي، والثقافي؛ ومن هنا ظهر خطاب معارض للعولمة كاشف لمثالبها، وشارك فيه باحثون ومفكرون من مختلف أنحاء العالم.

ولعل أكثر الكِتابات تشاؤمًا من ثقافة، كتاب: (فخ ثقافة) لـ"بيتر مارتن" و"هارالد شومان"([3])؛ فقد فنَّد ثقافة في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإعلامية، وحاولا التأكيد على أن ثقافة في مختلف أبعادها ستزيد معدلات البطالة وانخفاض الأجور، واتساع الهوية بين الفقراء والأغنياء، وتقليص دور الدولة في مجال الخدمات كالصحة والتعليم، ونحو ذلك.

ولا يرون في ثقافة إلا الهجمة الجهنمية للرأسمالية لكي تنهي التاريخ لمصلحتها، إنها هجمة لإبعاد الحضارات الأخرى بكل إنجازاتها العلمية والمادية والإنسانية لتفريغ الكون من كل الحضارات إلا

1 اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة ودراستها المتعلقة بمشكلة التمييز ضد السكان الأصليين، وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة، E/CN.4/Sub.2/1986/7/Add.4، الفقرة 379 (1986).

2. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، 1989، المادة 2(2)(ب).

3. المادة 5(2) من اتفاقية برن، والمادة 9(1) من اتفاق تريبس، والمادة 25(10) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، والمادة 20 من معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. انظر أيضا WIPO Guide op. cit. note 1, p.291.

حضارة الرأسمالية الأخيرة؛ "وأول مظاهر ثقافة هو عولمة السياسة بمعنى إخضاع الجميع لسياسة القوى العظمى والقطب الأوحد في العالم؛ وهو الولايات المتحدة الأميركية.([1])"

ويذهب بعضهم إلى أن "ثقافة ليست مجرد هيمنة الغرب على بقية العالم، إنها تؤثر في الولايات المتحدة كما تؤثر في البلدان الأخرى" وثقافة أشد خطورة على الدول الضعيفة، فهي مرتبطة بتهميش الدول المفككة؛ لأنها تستمد هويتها من الاعتراف الدولي الذي تقبض عليه الهيمنة الأميركية، ومن دار في فلكها من الدول الأوروبية؛ فهؤلاء هم الذين يمنحون شهادات ميلاد الدول ووفاتها.([2])

ولعل أشد ألوان ثقافة خطرًا وأبعدها أثرًا -كما يراها المعارضون- هي عولمة الثقافة على معنى فرض ثقافة أمة على سائر الأمم، أو ثقافة الأمة القوية الغالبة على الأمم الضعيفة المغلوبة، بعبارة أخرى صريحة: فرض الثقافة الأميركية على العالم كله: شرقيّه وغربيّه، مسلمِه ونصرانيّه، موحِّده ووثنيّه، ملتزمِه وإباحيّه، ووسيلته إلى هذا الغرض الأدوات والآليات الجبارة عابرة القارات والمحيطات من أجهزة الإعلام والتأثير بالكلمة المقروءة والمسموعة والمرئية بالصوت والصورة والبث المباشر وشبكات المعلومات العالمية (الإنترنت) وغيرها.([3]) ويرى بعضهم أن ثقافة الثقافية أخطر من ثقافة الاقتصادية؛ بل هي التي تمهّد لها: تحرث لها الأرض، وتفتح لها الأبواب، وتسوق منتجاتها بين الشعوب حتى تسوغ عندها؛ بل تهواها وتركض وراءها ويمثل الإعلام إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها ثقافة، ويؤكد "فوكوياما" ذلك بقوله: إن ثقافة تعتمد على ثلاثة أسس؛ هي:

1. تكنولوجيا المعلومات والإعلام.
2. حرية التجارة الدولية في مرحلة ما بعد الشركات متعددة الجنسيات.
3. اقتصاد السوق وحرية الحركة في الأسواق العالمية)22.(

ليس من الحكمة أن نتعامل مع ثقافة بمنطق الرفض المطلق، أو القبول المطلق؛ فثقافة عملية تاريخية، وبذلك يعد منطقًا متهافتًا ما يدعو إليه بعضهم من ضرورة محاربة ثقافة بشكل عام، فهل يمكن مثلاً محاربة شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من خلال إصدار قرار بالامتناع عن التعامل معها؟ وهل يمكن الامتناع عن التعامل مع منظمة التجارة العالمية على الرغم من سلبياتها المتعددة؟ وغير ذلك من المؤسسات العالمية التي لا يمكن الانغلاق دونها.

إن الرفض المطلق للعولمة لن يُمكِّن الدول والمجتمعات من تجنُّب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لها لن يمكِّنها من الاستفادة التامَّة منها، "علينا نحن العرب والمسلمين أن نسأل أنفسنا سؤالاً صريحًا، وأن تكون إجابتنا عنه واضحة: هل نحن في معركة ضد التطورات المصاحبة للتحول نحو "الكوكبة أو ثقافة"؟ وهل لدينا بديل نعرفه، ونريد أن نثبت عليه؟.([4])"

وهناك وسائل عديدة لمواجهة خطر ثقافة في المجالات المتعددة :

[1].المادة 2(1) من الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 135/47 المؤرخ في ديسمبر 1992.

[2] المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وفتح باب التوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة A (XXI)2200 المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 ودخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976.

[3]."إطار قانوني لحماية المعارف التقليدية في سري لانكا"، وثيقة عمل، الطبعة 01، يناير 2009.

[4]. (“a nation can be a cultural community”). التي استشهد بها في الوثيقة: "حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي/ أشكال التعبير الفولكلوري: الأهداف والمبادئ المعدّلة"، WIPO/GRTKF/IC/17/4.

ففي مجال العقيدة والأخلاق؛ يمكن تعزيز الهوية بأقوى عناصرها، وهي العودة إلى مبادئ الإسلام، وتربية الأمة عليه بعقيدته القائمة على توحيد الله سبحانه وتعالى؛ التي تجعل المسلم في عزة معنوية عالية، وبشريعته السمحة وأخلاقه وقيمه الروحية؛ فالهزيمة الحقيقية هي الهزيمة النفسية من الداخل؛ حيث يتشرب المنهزم كل ما يأتيه من المنتصر، أما إذا عُزِّزت الهوية ولم تستسلم من الداخل؛ فإنها تستعصي ولا تقبل الذوبان، وإبراز إيجابيات الإسلام وعالميته، وعدالته، وحضارته، وثقافته، وتاريخه للمسلمين قبل غيرهم، ليستلهموا أمجادهم ويعتزوا بهويتهم، فقد استيقظت أوروبا في القرن الحادي عشر الميلادي على رؤية النهضة العلمية الإسلامية الباهرة، وسرعان ما أخذ كثيرون من شبابها يطلبون معرفتها فرحلوا إلى مدن الأندلس؛ يريدون التثقف بعلومها، وتعلموا العربية، وتتلمذوا على علمائها، وانكبوا على ترجمة نفائسها العلمية والفلسفية إلى اللاتينية، وقد أضاءت هذه الترجمات لهم مسالكهم إلى نهضتهم العلمية الحديثة.([1])

وفي المجال السياسي؛ يمكن التعامل مع ثقافة من خلال :

أولاً: إصلاح الأوضاع الداخلية: فالأوضاع الداخلية في العديد من دول العالم الثالث -ومنها الدول العربية- لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات عصر ثقافة وتحدياته؛ مما يحتم ضرورة الشروع في عملية الإصلاح الداخلي. إن الإصلاح السياسي القائم على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتراكمية، يحقق العدالة الاجتماعية، ويكافح ظواهر الفساد السياسي والإداري، يعتبر هو المدخل الحقيقي لبناء دولة المؤسسات، وتحقيق سيادة القانون، ويرشّد عملية صنع السياسات والقرارات.

ثانيًا: تطوير سياسات التكامل الإقليمي: إن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين دول العالم الثالث، أصبح ضرورة؛ وذلك نظرًا إلى عمق التحديات التي تطرحها ثقافة على هذه الدول، ومحدودية قدرتها على التعامل معها فرادى؛ فأغلب دول العالم الثالث -وعلى رأسها الدول العربية- لا تنقصها هياكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج؛ ولكن الذي ينقصها هو إرادة التكامل، بما تتضمنه من معاني الحرص والعمل المشترك على تذليل المشكلات والعقبات التي تعيق التكامل.

المجال الاقتصادي:

إن لم تقم مجموعة عربية متضامنة، تنسق خططها التنموية وسياستها الاقتصادية، فإن الوطن العربي لن يستطيع مواجهة المنافسة وميول الهيمنة السائدة على الصعيد الدولي؛ "فالمستقبل الذي ينتظر الدول العربية والإسلامية سواء أكان مستقبلاً مشرقًا أم مظلمًا إنما يعتمد في المقام الأول على مدى فعالية الاستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها هذه الدول(24). وللوصول إلى درجة مناسبة في مواجهة سلبيات ثقافة في المجال الاقتصادي يمكن التركيز على ما يلي:

أولاً: تحقيق تنمية عربية نشطة ومتوازنة ومستقلة لا تهدف إلى التقليل من مخاطر تحديات ثقافة فحسب؛ بل تعمل على رفع مستوى غالبية الناس أيضًا.

ثانيًا: إنشاء سوق عربية مشتركة: فقضية إقامة هذه السوق تستند إلى تعميق مفهوم الهوية العربية والانتماء القومي، وضرورة دعم الأمن القومي العربي، إلى جانب المصلحة الاقتصادية المشتركة؛ فهذه السوق يجب أن تقام تدريجيًّا بين الأقطار العربية، أو بين بعضها كمرحلة

[1] وثيقة "حماية المعارف التقليدية: مشروع تحليل الثغرات: المعدل" (الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/13/5(b) Rev.)، الصفحة 6 من المرفق الأول.

انتقالية؛ لأنها سوف تعمل على توحيد هذه الأقطار، وتعزز الأمن الاقتصادي العربي؛ ومن ثَمَّ تعزز الأمن القومي العربي.

على المستوى الثقافي: الاتجاه إلى تحديد ثقافتنا، وإغناء هويتنا، والدفاع عن خصوصيتنا، ومقاومة الغزو الثقافي الذي يمارسه المالكون للعلم والتكنولوجيا، وهذا لا يقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لابُدَّ منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والتكنولوجيا. نحن في حاجة إلى التحديث؛ أي إلى الانخراط في عصر العلم والتكنولوجيا كفاعلين مساهمين، ولكننا في الوقت نفسه في حاجة إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والتكنولوجيا، وليست هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين بل متكاملتين.[1]

الخلاصة

إن نجاح أي بلد من البلدان الراضية يساهم في التمتع بالبراءة والدفاع عن الخصوصية، بشروط بمدى عمق المعرفة العملية الواعدة في عصر التكنولوجيا، والوسيلة في كل ذلك تعتمد على كمالياتها التي تثبت نفسها، أعني بوضوح أنها معارضة. لست مجبرا أن أكون أمريكيا أو فرنسيا، أو غير ذلك؛ بل يجب أن أحافظ على هويتي وثقافتي وعاداتي وأخلاقي، مع الخبرة بالطفرة العلمية التي تستحق عن الثقافة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

صياغة استراتيجية حديثة للتعامل العربية مع العلم والتكنولوجيا، وطرح النظر في المناهج الدراسية الجامعية والجامعية حول كيفية التخطيط لتوصل الملامح الحضارية في الشخصية العربية لتحولات عالم اليوم. بالتعاون بشكل كامل في وزارة التربية والتعليم العالي والأوقاف والشؤون الإسلامية والعدل؛ وذلك لمحافظة المحافظة على جواز السفر الإسلامي من أي شيء سيئ.

ليس له خلق علمي ناضج يبني الإنسان العربي الواعي والقادر على أن يكون فاعلاً في حوار طويل، ومصونًا ضد ثقافة، ومحافظًا على هوية الأمة وقيمها. ضمان الحرية الثقافية وتمكينها؛ حيث إن حرية الثقافة ولم تكن تنبع من العدالة في مشتركات التوجهات الإنسانية على الأشخاص، ولات في الوقت نفسه عامل أساس في إغناء الحياة الثقافية وعطائهم؛ ولكن لا يحق له فهم الحرية في أنها مفتوحة أمام كل تعبير، وقبول كل فكر؛ ولكن الحرية هي الحرية المضبطة بضوابط. التعرف على الثقافة الثقافية، والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، ودراسة التكامليات وإيجابياتها برؤية منفتحة، غايتها البحث والدراسة العلمية، وفي الوقت نفسه نعرّف تلك العصور العالمية بما لنا من تراث وتقاليد وقيم اجتماعية عريكة.

الخاتمة

التأصيل التاريخي للمجتمعات المتعددة في مختلف الدول، وتطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الشعوب أفرزت مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد أدت الى تماسك فئات المجتمع ابتداءاً من الأسرة والعشيرة والقبيلة والوطن والقومية والدين والمذهب لجامعٍ يجمع بينهما، فانزوى كل الى عنوان يجد فيه الطمأنينة والقوة والأمن والحفاظ على المصالح وتحقيق الرغبات والأهداف. فكانت القبيلة المؤسسة التي تذود عن الفرد وتحميه فاندمج الأخير فيها فأصبحت عنوانه وهويته – القبيلة – وبعد ان اعتنق الدين ذابت تلك الهوية القبلية بهوية الدين الأوسع فأصبح الأخير هو العنوان والهوية ولاسيما للمسلم، وبعد تعدد المذاهب ولأسباب داخلية وخارجية انشطرت هوية الدين لتصبح هوية المذهب والطائفة، ولا سيما في اوربا وظهور الكيان السياسي الحديث – الدولة

[1] اللخام ،محمد سعيد ، دول وأقاليم العالم – قارة اوربا، المجلد العاشر، ج3، ص 413-416.

القومية – والتي من أولوياتها قبل النشوء وبعده وحدة المجتمع أو الشعب، دعت الى ترك الهويات الفرعية قبلية كانت او طائفية، او تحت أي عنوان، والتنازل عن بعض الخصوصيات، للإنخراط تحت راية مؤسسة الدولة، أو بمعنى آخر نبذ الهويات الفرعية واللجوء او التمسك والاعتزاز بالهوية الوطنية التي تجمع كل تلك الهويات الفرعية وتعمل على إذابتها في تفاعلات اجتماعية وطنية تسعى لخير وحماية وأمن واستقرار الجميع.

ان الهوية الوطنية الوعاء الذي يحوي ويستوعب جميع الهويات. وهي تتمثل بمؤسسة الدولة التي تعتمد على دستور يحقق للجميع غاياتهم وفيه اقرار بتمتع افراد المجتمع الواحد بجميع الحقوق مثلما عليهم الإلتزام بالواجبات الملقاة على عاتقهم أو المترتبة عليهم من جراء انتمائهم للرقعة الجغرافية المحددة. والمعلومة للجميع والمعرفة بإسم الوطن، والتي ينتسب الفرد اليها وتكون عنوان هويته الوطنية.

ان قوة الهوية الوطنية واتساعها يؤدي الى ضعف وتفتت الهويات الفرعية وقلة فاعليتها في المجتمع، وبالعكس فإن ضعف الهوية الوطنية لأي سبب كان، يؤدي الى تنامي وقوة الهويات الفرعية الذي يؤدي بدوره الى التنافس والصراع ثم الإقتتال فيما بينها، وكي تكون الهوية الوطنية قوية يجب أولاً انعدام التدخل الخارجي، سواء كان بهيمنة النفوذ والسيطرة والإحتلال، أما من العوامل الداخلية التي تعزز الهوية الوطنية:

أ- فاعلية المؤسسة السياسية وقوتها.
ب- تحقيق العدالة في المجتمع وعدم التمييز بين فئات الشعب.
ت- ان تكون الدولة راعية وحافظة لحقوق الأفراد وبصورة عامة.
ث- العمل على تحقيق الرفاه الإقتصادي.
ج- ان تكون التزامات الأفراد بالواجبات أمام الدولة تشمل الجميع وبدون استثناء او تمييز.
ح- العمل على زيادة وعي المجتمع وتثقيفه لجعله يتمتع بحصانة فكرية تؤهله للعيش بسلام مع الجميع بإدراك وفهم عاليين. العمل على تعزيز وتقوية الشعور بالإنتماء الى الوطن وجعله يتصف بصفة القدسية عند الجميع , وذلك يتطلب حشد التربية والتعليم والثقافة والإعلام وكل الوسائل لتقوية شعور رابطة الإنتماء.

هناك الكثير من العوامل التي تساعد على تقوية الهوية الوطنية، غير ما ذكر، وجعلها الهوية الأم لكل الهويات الفرعية، وأخيراً لا بد من الحفاظ على الهوية الوطنية ليس من قوة الهويات الفرعية فحسب بل من الهويات الفوق وطنية والهويات العالمية – ثقافة – التي تسعى الى تفتيش الهويات الوطنية ودمجها مع مشتركات عالمية من خلال تدفق سيول الشركات العابرة للمحيطات الأمور المالية والمعلوماتية – لأجل إضعافها وسهولة الهيمنة والسيطرة عليها.

المراجع والمصادر

1. جوليا ، ديديه، معجم الفلاسفة والمصطلحات الفلسفيْة، بيروت: دار المؤلف للنشر والطباعة والتوزيع، 2016.
2. الهرمزي ، محمد ،سبلا ،نوح ، موسوعة المفاهيم الاساسية فيْ العلوم الانسانية والفلسفيْة، الرباط: المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية

3. الجابري ،محمد ،عابد،الموسوعة الفلسفيْة العربية م1 (الفارابي – التعليقات)، بيروت: مركز الانماء العربي، 1986.
4. مناصرة ،ميمونة، هوية المجتمع المحلي فيْ مواجهة العولمة، الجزائر: أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة محمد خيفر، 2012.
5. الملاح ،هاشم، يحيى ، اشكالية الإنتماء والمواطنة بين الفكر الحديث والفكر الإسلامي المعاصر، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 13، كانون الثاني 2009.
6. الغنوشي ،الشيخ راشد ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت، 1993.
7. القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، القاهرة، 1996.
8. ارسلان ،شكيب ، تاريخ الدولة العثمانية، دمشق، 2001.
9. توشار ،جان ،وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، بيروت، 1963.
10. شكري ،فهمي ،محمود ، نظام الحكم في بريطانيا، لندن، 1993، ص20.
11. تايلور ،أ.ج.ب. ، الصراع على سيادة اوربا 1848- 1918م، ترجمة فاضل جتكر، الدار البيضاء، 2009.
12. كروزيه ،موريس ، تاريخ الحضارات العام – العهد المعاصر، ترجمة يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر، المجلد 7، بيروت – باريس2006.
13. هنتنفتون ،صموئيل، من نحن، التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق، 2005.
14. أمين ،حسين ، الوجود العربي في الخليج العربي، مجلة المؤرخ العربي، العدد 19، 1981.
15. العزاوي ،عباس، أنساب العماني ص1-401، عشائر العراق، ج1، بيروت، د.ت.
16. الحمدي ،صبري، فالح ، أضواء على تاريخ البحرين الحديث، لندن، 2007.
17. أبو حاكمه، تاريخ الكويت الحديث 1750- 1965، الكويت .
18. ابراهيم ،حسين علي ، الكويت، دراسة سياسية، الكويت، بيروت، 1973.
19. الهيتي ،صبري ،فارس ، الخليج العربي – دراسة الجغرافية السياسية، ط2، بغداد، 1981
20. العنزي ،خيريه ،عبد الصاحب ، السياسة البريطانية تجاه دولة الإمارات العربية بين الحربين 1914-1939، مجلة المؤرخ العربي – اتحاد المؤرخين العرب، العدد 62، 2005.
21. الداود ،محمود علي وآخرون، عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، ط2، بيروت .
22. مريدن ،عزيزة ، الشعر القومي في المهجر الجنوبي، دمشق، 1973.

23. النجار ،باقر، سلمان، الفئات والجماعات – صراع الهوية والمواجهة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 352 في حزيران 2008.
24. آدم عبد الرؤوف، محمد ، حوار الثقافات وثقافة الحوار – مشكلة الهوية في السودان، لندن، 1999.
25. اللحام ،محمد سعيد ، موسوعة دول وأقاليم العالم، المجلد الأول – الدولة العربية، بيروت، 2009.
26. اللامي ، علاء ، العلوي هادي ، الظاهرة الطائفية الدينية في العراق، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت)
27. عبد الله ،سالم مطر ، الإحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية مجلة دراسات اقليمية (جامعة الموصل)، العدد 13، كانون الثاني 2009.
28. همفر ،مذكرات مستر ، ترجمة الدكتور ج.ج. د.م، 1973.
29. المحمداوي ،علي عبود ، الإسلام والغرب – من صراعات الحضارات الى تعارفها قراءة في إشكالية العلاقة، بغداد 2010.
30. يحيى ،حسب الله ، ثقافة الإرهاب والعولمة، بغداد، 2004.
31. باتفيلد ،ادوارد ، المواطنة والسلوك الحضاري، ترجمة سمير عزت نصار، عمان، 1994.
32. لخازن ،وليم ، شعر الوطنية في لبنان والبلاد العربية، بيروت، 1986، ص239.
33. الصانع، بان احمد ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات اقليمية، مصدر تقدم ذكره.
34. نافع ،بشير، وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، 2001.
35. صوليج ،المصطفى ، المواطنة، المواطنة الديمقراطية وتيسير التحديث .www.hrinfo.org.
36. لوين، بول ،جوردون ، نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية، ترجمة الدكتور أحمد أمين الجمل، ط2، القاهرة، 2008، ص 328.
37. ريحانا ،سامي ، العالم في مطالع القرن الحادي والعشرين، ج1، بيروت، 2009، ص172.
38. مقلد ،حسين طلال ، الهوية فوق الوطنية الأوربية نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، 2011، ص10-11.
39. رابح ،صادق، وسائل الإعلام والعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 543، آيار 1988.
40. انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/7/INF/8 "مذكرة عن معاني مصطلح "الملك العام" في نظام الملكية الفكرية مع إشارة خاصة إلى حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور

41. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، 1989، المادة 2(2)(ب).
42. المادة 5(2) من اتفاقية برن، والمادة 9(1) من اتفاق تريبس، والمادة 25(10) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، والمادة 20 من معاهدة الويبو بشأن الأداء
43. وثيقة "حماية المعارف التقليدية: مشروع تحليل الثغرات: المعدل" (الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/13/5(b) Rev.)، الصفحة 6 من المرفق الأول.